التعدد في منطق فعل جريمة اختطاف الأطفال كظاهرة اجتماعية.

Multiplicity in the logic of the act of the crime of kidnapping children as a social phenomenon.

د. فتيحة طويل
جامعة بسكرة
touilfatiha.07@gmail.com

د. نجاة يحياوي
جامعة بسكرة
nadj_ya@yahoo.fr

تاريخ الاستلام: 2019/08/07 تاريخ القبول: 2019/11/19 تاريخ النشر: 2019/11/30

ملخص:

تحاول هذه المداخلة فهم جريمة اختطاف الأطفال وتعدد منطقها كظاهرة اجتماعية طبيعية؛ من منطلق سوسيولوجي، مؤكدة أن هذه الجريمة ليست صفة خاصة بفئات معينة تحمل وصماتها، بل شأن أفراد ينشطون بالانخراط في السلوك الإجرامي، ردا على اعتبارات بنيوية في تركيبة المجتمع، مما يجعل المجرم يتخذ قرارات محسوبة حول انخراطه في الأنشطة الإجرامية، وما يمكن أن يسفر عنها من منافع وأخطار، وتحديد هؤلاء الذين يمتلكون شيئا يستحق عناء الفعل الإجرامي، وذلك لأن الإجرام ينجم دوما عن تفاعل سلوك متأثرا اجتماعيا، لكل فاعل من الفاعلين فيها حصة، والتي تمثل أهم أشكال منطق الفعل الإجرامي على مسرح الحياة اليومية حسب أطروحة سوسيولوجية التجربة .

الكلمات المفتاحية: جريمة اختطاف الأطفال، الجريمة، تعدد منطق الفعل الإجرامي، سوسيولوجية الجريمة، الظاهرة الاجتماعية.

Abstract:

This intervention attempts to understand the crime of abducting children and the diversity of its logic as a natural social phenomenon. Based on a sociological point of view, certainly this crime is not a specific feature of certain categories that are bearing its imprints, but individuals who engage in criminal behavior in response to structural considerations in the society structure. This makes the criminal take premeditated decisions about their involvement in criminal activities, which might produce benefits and dangers, and the identification of those who possess something worth the trouble of criminal action, because criminality is always a result of the interaction of a socially influenced behavior, each actor has a share in it, which represents the most important forms of the criminal act logic on the stage of daily life according to the thesis of experiment sociology.

Keywords: Kidnapping kids crime, The Crime, Multiple logic of criminal act, Sociological crime, Social phenomenon.

المؤلف المرسل: نجاة يحياوي، **الإيميل:nadj_ya@yahoo.fr**

1. مقدمة:

لقد زاد يقين الانسان خلال العقود الأخيرة، بأنه يعيش وسط مجتمعات معقدة منفلتة وغير آمنة، لأن كثير من القرارات والتفاعلات والعوامل والأسباب التي نظمت الحياة اليومية للإنسان لم تعد يقينية أو موثوقة، حيث ارتدت نتائجها على الذوات الفاعلة للإجرام والانحراف، والمهددة لأمن واستقرار المجتمعات، والتي أصبحت تشكل أفعالها بشكل دقيق تبعا للمعارف التي يحرزونها عن الواقع.

هذا الواقع الذي لم يعد يشكل منظومة متكاملة، تحركها أنماط الحياة المستقرة ومعايير السلوك الارشادية، بل هناك أشكالا من المنطق والميول متعددة الأبعاد، تحكم أفعالا إجرامية لأفراد لا يلتزمون بالمعايير الاجتماعية ضمن تصرفاتهم وأنماط سلوكهم. لأن لهم منطق من الأفعال التي يلتزمون بها، وفق معايير خاصة مستترة ضمن سياقات ثقافية معينة وسط الواقع الاجتماعي. وهو نوع من منطق الفعل الذي يتنازع الفعل الفردي، والذي يشير إلى منطق الاندماج ويعود الى الجماعة الموجودة في تشكيل اجتماعي معين، يتم تصور فعل جريمة اختطاف الأطفال من وجهة نظر الانتماء الاجتماعي للفرد أو الجماعة، والهدف من الفعل هو تمكين لمثل هذه الهوية الاجتماعية، ضمن إطار مجتمع تم تصوره قبل كل شيء كمنظومة اندماج ، تنشئ تمثلات وممارسات لأفعال منطقية عند مرتكبي جريمة اختطاف الأطفال، والتي لا تمضي من تلقاء نفسها لأنها نشاط شديد التعقيد، وليست مجرد مسألة استعداد، بل تحتاج إل التدريب والتعليم وتخطيط الأفعال والغايات بعقلانية، لتتخذ قرارات محسوبة حول الانخراط في الأنشطة الإجرامية لاختطاف الأطفال، وما يمكن أن يسفر عنه من منافع وأخطار، وتحديد هؤلاء الذين يملكون شيئا يستحق عناء الاجرام، مما يجعلها نوعا آخر من منطق الفعل الذي يجعل جريمة اختطاف الأطفال ممكن ارتكابها بهذا الشكل وليس بغيره، وهي في النهاية تتسم كظاهرة اجتماعية طبيعية تنتج عن تفاعلات فاعلين مختلفين نتيجة الانفلات الأمني وسط المجتمع . الأمر الذي يتطلب إقامة صلة بين المعارف المنفصلة، حول سلوك المجرم وأولئك الذين يفرضون المعايير أو يصغون الاتهامات، مع هذه التحولات التي يشهدها المجتمع.

ومن أجل إنشاء ترابط منطقي تفسيري للتعدد في منطق فعل جريمة اختطاف الأطفال، تسعى إشكالية هذه الدراسة لتبيين كيفية التأسيس السوسيولوجي لمثل هذه الممارسات على الواقع، بهدف إعادة التفكير في سلوكيات المجرمين بتعابير منطق الفعل الإجرامي، الذي يمثل كتلة مضاعفة من مجموعة متماسكة من التوجيهات القيمة الدينية والمخططات والاختيارات العقلانية، وتجارب وخبرات الحياة اليومية...التي تمثل أهم أشكال منطق الفعل التي يلجأ إليها المجرمون، ضمن أدوارهم الإجرامية على مسرح الحياة اليومية، حسب أطروحة سوسيولوجية التجربة والتشكيل الاجتماعي للواقع. فكيف تؤسس السوسيولوجيا للسلوكيات الاجرامية في الواقع؟، وكيف يظهر التعدد في منطق فعل جريمة اختطاف الأطفال كظاهرة اجتماعية؟

2. الطبيعة الاجتماعية لفعل جريمة اختطاف الأطفال:

يناقش هذا المبحث مجموعة من التساؤلات حول الطبيعة الاجتماعية لفعل جريمة اختطاف الأطفال، والتي سيجيب عنها علم الجريمة باعتباره العلم الذي يدرس أسباب الفعل الاجرامي وسبل الوقاية منها، ويعمل على إظهار المضمون الاجتماعي لجريمة اختطاف الأطفال، من خلال تحليل ومناقشة مفهوم جريمة اختطاف الأطفال، في ظل تصنيفاتها وخصائصها ومختلف عوامل انتشارها، باعتبارها ظاهرة اجتماعية كباقي الظواهر الموجودة في حياة الفرد والمجتمع.

فهل من الصواب أن ننظر إلى جريمة اختطاف الأطفال كظاهرة طبيعية شأنها شأن باقي الظواهر الاجتماعية ؟، وهل يكون أفراد وجماعات أكثر عقلانية ومنطقية لفعل جريمة اختطاف الأطفال؟، إن علم الجريمة يفيد بالإيجاب عن هذين السؤالين، باعتباره العلم الذي يدرس ظاهرة الجريمة ومنها جريمة اختطاف الأطفال، دراسة علمية معمقة لعناصر وأسباب الفعل الإجرامي في الجماعة والفرد وسبل الوقاية منها، مستعينا بكافة نواحي العلوم الإنسانية والاجتماعية المختلفة، التي تفهم الظاهرة وتفسرها كعلم اجتماع الجريمة، الذي يدرس جريمة اختطاف الأطفال كظاهرة اجتماعية كباقي الظواهر الاجتماعية الموجودة في حياة المجتمع أو حياة الأفراد ، ليبين أسباب ونتائج وعلاج الجريمة التي تقع في المجتمع ، وذلك على اعتبار أن علم الجريمة علم السلوك الإجرامي من حيث مظاهره وأسبابه وآثاره القريبة والبعيدة.(إحسان محمد الحسن، 2008، ص15).

هذا السلوك الإجرامي الذي ما هو إلا نشاط أو فعل يصدر عن الفرد، كنتيجة لعلاقته بظروف بيئية معينة، والذي يتمثل بالتالي في محاولته المتكررة للتعديل والتغيير في هذه الظروف حتى تتناسب مع مقتضيات حياته، وحتى يتحقق له البقاء، أي أنه في النهاية يعتبر استجابة للتوافق تستهدف إشباع الحاجات الأساسية للفرد، معنى ذلك أن السلوك الإجرامي لاختطاف الأطفال، يعتبر استجابة توافقية تماما من وجهة نظر المختطف، وان كانت شاذة من وجهة نظر المجتمع مجدي(أحمد محمد عبد الله،2009، ص06).

و ذلك لأن المجتمع يعتبر أن جريمة اختطاف الأطفال اعتداء على جوهر الحياة لدى الإنسان، وانتهاكا صارخا وخطيرا لحقوق الانسان، وحريته الأساسية التي وردت في الإعلان العالمي لحقوق الانسان، وهي كل عمل من أعمال انتزاع و"أخذ قاصر لم يبلغ سن 18 سنة بعنف أو تهديد أو تحايل أو دون ذلك من الأماكن التي وضعوه فيها، من لهم حق حضانته أو رعايته أو الاشراف عليه، وحرمانه من محيطه الاجتماعي الطبيعي، وعدم حفظ حقه في التمتع بحريته وحقوقه المكفولة قانونيا"، كما تنص عليه المواد القانونية 326 و329 من قانون العقوبات الجزائري(منال نيكية، 2017، ص937).

إذ يمكن تصنيف مفهوم اختطاف الأطفال إلى نوعين يختلف كل منهما باختلاف مرتكبيها، فنجد نوع من اختطاف الأطفال على أيدي أحد الوالدين أو أحد اقربائه، ويسمى اختطاف الأطفال الأسري أو الأبوي، أي الاغتراب عن أحد الوالدين، وهو شكل من أشكال الاعتداء على الأطفال؛ يهدف إلى فصل الطفل عن الوالد المستهدف والجانب المساء سمعته من الأسرة، ويتم ذلك من خلال انتزاع حضانة طفل دون وجه حق ودون موافقة أو رضا أحد الأطراف، وبما يتنافى مع أحكام قانون الأسرة، والذي يقضي بحرمان أحد الأطراف من رعاية الطفل أو الوصول إليه أو الاتصال به، ويحدث هذا النوع في حال انفصال الوالدين.

والى جانب هذا نجد نوع آخر والمتمثل في الخطف أو الاختطاف الأطفال، الذي يقوم به مجموعة من الغرباء من خارج أفراد الأسرة أو الأوصياء الشرعيين أو القانونيين، الذين يقومون بسرقة طفل لأغراض إجرامية، قد يكون من بينها الابتزاز أو التبني غير القانوني، أو بقصد استغلالهم في العمالة الهامشية أو تجارة الأعضاء غير المشروعة، أو القتل أو الاعتداءات الجنسية... لعشرات الحالات التي يتم اختطافها، والتي بلغت حوالي 220 حالة اختطاف في سنة 2012، كما تؤكده الإحصائيات رغم قلتها(–منال نيكية، 2017، ص937).

مع العلم أن جريمة الاختطاف الأطفال؛ تكون نوعية وكمية وفق الأهداف القصدية للمختطفين، وبحسب نوع الضحايا وعددهم، حيث تتميز جريمة اختطاف الأطفال بسرعة التنفيذ وفي أقصر وقت ممكن حتى يحموا أنفسهم من الانكشاف، ولا يلاقوا استهجان اجتماعي أو عقوبة جراء فعل جريمة اختطاف الأطفال، الذي يقوم به فاعلون يتميزون بحسن التدبير العقلي للعملية؛ ويتدارسون جميع الطرق التي تؤدي بهم في نهاية المطاف إلى الانقضاض على الضحية، وإتمام عملية الخطف بحسب ما خطط له، والتي قد تستمر ساعات أو أيام أو شهورا أو سنوات، حسب ما تتطلب العملية والأهداف منها باعتبارها جريمة مركبة، مستعملين في عملية الخطف الخداع لاستمالة الضحية. الأمر الذي من شأنه أن يؤثر على إرادتها ويسلبها الرضا، وقد يستخدم التحايل سواء بإحاطة الكذب بمظاهر خارجية أم بتعزيزه بأوراق مزورة، أو الإكراه البدني والجنسي، أو يستعملون المواد المخدرة على الضحية أثناء الاختطاف وحتى بعد أن يتم الاختطاف، بحيث لا تقوى الضحية على المقاومة (صونية بن طيبة، 2018، ص ص25 ،26).

وهذا بأغراض مادية للحصول على المال من الجهة التي تعتنى بالمختطف، ويكون منتشرا أكثر في المجتمعات التي يسود فيها الفقر. أو يكون الخطف بأغراض سياسية وهي التي تكون غالبا ذات وقع إعلامي أكثر من غيرها من أنواع الاختطاف، للفت الرأي العام الوطني أو الدولي، وهناك أغراض دينية والتي تلجأ اليها بعض الأقليات الدينية، بغرض جعل الأكثرية تقوم بالاعتراف بأقليتهم الدينية، كما يحدث في الهند أو الصين(منال نيكية، 2017، ص ص 938-939).

كما تعود لأغراض نفسية وللخلل والاضطراب في التكوين النفسي، فكل فعل إجرامي حسب علماء النفس ما هو إلا دلالة وتعبير عن صراعات نسبية، تدفع صاحبها إلى جريمة اختطاف الأطفال بدافع اللذة والعلاقات الجنسية، جراء سوء العلاقات والإشباع البيولوجي والتجارب الصادمة المؤلمة. إلى جانب أغراض اجتماعية تتعلق بالشباب وبالظروف البيئة الاجتماعية المباشرة، والتي يعيش فيها الشاب بطريق مباشر أو غير مباشر، مثل البطالة كعامل اجتماعي يؤثر على الجريمة، أو لتحقيق الأنا الذاتي الاجتماعي كاختطاف عشيق لعشيقته بعد أن يلقى الرفض من قبل أسرتها والمجتمع، أو لانعدام القيم الأخلاقية وغياب الوازع الديني الذي يمنع المختطف من القيام بارتكاب جريمة اختطاف الأطفال، والاعتداء على حريته وعلى كافة حقوقه. وما ساهم أكثر في انتشار هذه الظاهرة التطور العلمي والتكنولوجي، وظهور المخترعات العلمية التي أسهمت في انتشار جرائم مستحدثة من خلال استخدام المحاليل الكيميائية في التزوير، وأحيانا تستخدم في جرائم الاعتداء على الأشخاص لإحداث إصابات أو تشوهات للضحية، ليسهل خطفها والاعتداء عليها دون أن يتمكن من التعرف عليها. (فنيش حنان وعريوة نسمة، 2017 ،ص ص 119-201.

ومهما كان نوع هذا الاختطاف أو أغراضه، فهو في النهاية الفعل الذي يقع بالمخالفة للشعور الجماعي، أي تعبير عن انعدام شعور التضامن الاجتماعي لدى الفرد، مما يخدش بعض العواطف الاجتماعية التي تمتاز بشدة الوضوح والحساسية. والذي يفسره دوركايم بعدم تزود الفرد بالقيم والمعايير، والقواعد الاجتماعية اللازمة لصياغة وحماية الجماعة ضمن تصرفاتهم وأنماط سلوكهم، لأن لهم منطق من الأفعال التي يلتزمون بها وفق معايير خاصة؛ مستترة ضمن سياقات ثقافية معينة وسط الواقع الاجتماعي. مما يؤكد أنه لا يمكن القضاء على الأفعال التي توصف في مجتمع ما بالإجرام كجريمة اختطاف الأطفال، إلا إذا تحقق هذا الشرط الضروري، وهو أن تبلغ العواطف التي تحدثها تلك الأفعال درجة كافية من القوة في شعور كل فرد من أفراد المجتمع، حتى تستطيع كبح جماح العواطف المضادة لها.

وبهذا يرى دوركايم Emile Durkheim أن الجريمة؛ تكاد تكون الظاهرة الوحيدة التي تنطوي بصفة لا تقبل الشك على جميع أغراض الظاهرة السليمة، ومعنى ذلك أن إدخال جريمة اختطاف الأطفال ضمن الظواهر الاجتماعية السليمة حسب منطق مرتكبيها، ليس معناه فحسب أنها ظاهرة لا يمكن تلافيها، ولكن معنى ذلك أيضا أن الجريمة عامل لابد منه لسلامة المجتمع، حسب منطق مرتكبيها والمعايير التي يتشكلون بها ، وأنها جزء لا يتجزأ من كل مجتمع سليم، فجريمة اختطاف الأطفال إذا ظاهرة ضرورية حسب منطق مرتكبيها ، وهي مرتبطة بالشروط الأساسية لكل حياة اجتماعية، وهي بسبب ذلك أيضا ظاهرة مفيدة لهم؛ فلكل مجتمع يحتوي في حالته الطبيعية على الإجرام، بشرط أن يبلغ في كل نموذج اجتماعي حدا معينا لا يتجاوزه. صليحة ملياني، 2017، ص49).

وقد تأثر بأفكار دوركايم العديد من العلماء، حيث ذهب "كارل مانهايم Carl Mannheim إلى أن الجريمة هي: سلوك اجتماعي معادي لقيم المجتمع، وهو يرى أن علم الاجتماع هو العلم الوحيد القادر على أن يضع تعريف للجريمة يكون ماديا وموضوعيا في آن واحد، وكما سار جربان في الاتجاه ذاته معرفا الجريمة بأنها كل فعل يتضمن عدم الاحترام لقيم الجماعة ومعاييرها، وقد سار بارسونز Parsons أيضا في نفس الاتجاه، حيث يعرف الجريمة على أنها إنحراف عن المستويات المعيارية، التي يجب على الفرد أن يتوافق معها كثقافة عامة للمجتمع، وبالتالي فإن الخروج عن هذه المستويات هو انحراف عن ثقافة المجتمع . عدلي السمري وآخرون،2010، ص ص 18 ،19.

ولكن هذه المستويات المعيارية للسلوك قد تختلف من مجتمع لآخر، بل إنها تختلف في ذات المجتمع من وقت لآخر، فضلا عن أن مفهوم مخالفة المستويات المعيارية للسلوك مفهوم غامض، فهو لا يحدد صراحة السلوك المنحرف، فهل يعني به أي فعل يصيب المجتمع بالضرر؟، أم المقصود به أنماط السلوك المنحرف الوارد في القانون الجنائي، كفعل إجرامي محدد له نص عقابي عند إتيانه؟

الأمر الذي يتطلب إظهار المضمون الاجتماعي للجريمة بمفهومها القانوني، وليس مجرد الاقتصار على مفهومها الشكلي. (منال محمد عباس،2011، ص ص 35-34).

الذي يرى الجريمة بأنها الفعل الذي يقع بالمخالفة لقانون العقوبات، ويوضح ذلك جيرسيني Gerseny بقوله إن الجريمة هي: "عبارة عن أنواع السلوك التي ينص القانون على تجريمها وعقاب مرتكبيها، وذلك بعد ثبوت الإدانة، أو هي الفعل أو الامتناع عن الفعل الذي ينص القانون على تجريمه ويحدد عقابا على ارتكابه. أو هي هذا السلوك الذي قد نتدخل لمنعه بعقاب مرتكبيه".

وتستلزم هذه التعريفات؛ أن يكون هناك قانونا قامت بتنظيمه هيئة سياسية خاصة، حددت بمقتضاه حالات المسؤولية وشروط العقوبة وأنواع الجزاءات، وأن الفعل لا يعد إجراميا إلا إذا انطوى على مخالفة صريحة مع توافر سوء النية، ولا بد أن تكون هناك هيئة قضائية تشرف على تنفيذ القانون، فتحدد المسؤولية التي تقع على عاتق المجرم، وتعين العقوبة التي توقع عليه من الناحية الشكلية لا غير، وذلك باعتبار الجريمة هي مجرد المخالفة لنص تشريعي تضمنه قانون العقوبات، وبالتالي يستوجب توقيع جزاء جنائي.

ومعنى ذلك أننا نجرد الجريمة كجريمة اختطاف الأطفال من الواقع، وندرسها باعتبارها كائنا قانونيا أوجده المشرع بنص قانوني، وقرر له عقوبة دون أن ننزل إلى الواقع لندرس جوهر ذلك الفعل ومضمونه، ومدى تطابقه مع الغاية أو الغرض الذي نص المشرع على تجريمه. فالجريمة واقعة مادية قبل أن تكون واقعة قانونية، وهي باعتبارها واقعة مادية لابد

أن يكون لها مضمونا وآثارا في محيط الجماعة التي وقعت فيها (عدلي السمري، 2010، ص ص 18 ،19). لأن الجريمة كجريمة اختطاف الأطفال ظاهرة اجتماعية معقدة لمفاهيم فكرية ودينية وأخلاقية وليست قانونية فقط، ويعني ذلك أن الاقتصار على تعريف الجريمة ودراستها بوجهة نظر قانونية، يجعلنا لا نرى المشكلة إلا من زاوية واحدة.

كما أن كثير من الدراسات الاجتماعية أشارت إلى أن المجتمع أحيانا يختلف مع القانون الذي يحكمه، وكثيرا ما يرفض الأفراد والجماعات التجاوب مع القوانين، ويستمرون في ممارسة أفعال لا يقرها القانون، ويضاف إلى ذلك أن الأفعال التي يعاقب عليها القانون كالجرائم ليست هي الأفعال الأكثر خطورة وضررا اجتماعي(أحمد أنور محمد سيد،2011، ص ص37-38.

وعموما نستطيع القول: أن الجريمة مسألة نسبية سواء نظرنا إليها من الناحية القانونية أو من الناحية الاجتماعية، ويرجع ذلك أن ما يجرمه القانون الجنائي هو تعبير عن وجهة نظر الدولة أو السلطة الرسمية فيما تعده جريمة، ولذلك فإنه إذا انتقلت السلطة من جماعة معنية في المجتمع إلى جماعة أخرى، أو تغير النظام السياسي للمجتمع بأكمله، فمن المتوقع أن تخرج بعض الأفعال من نطاق الجرائم وأن يدخل غيرها في هذا النطاق، خاصة إذا كان هناك تباينا بين معتقدات كل من الجماعتين أو النظامين السياسيين ومصالحهما.

زيادة على ذلك ما يحدث في المجتمعات نفسها من تغيرات في قيمها الاجتماعية ومعتقداتها وأساليبها، وسلوكها الجمعي ونواهيها بفعل التطور الذي يطرأ عليها، وتأثير كل ذلك على سياسة التجريم، كجريمة شرب الخمر، فقد كان شرب الخمر جريمة تستحق العقوبة، أما اليوم فهي سلوك يقابل بالتساهل من جانب القانون الجنائي، كما تظهر النسبية في الجريمة فيما يتعلق بمركز المجرمين والصور التي انتهكوا بها القانون.(عدلي السمري، المرجع السابق، ص ص21، 23).

3. نحو تفسير سوسيولوجي لظاهرة جريمة اختطاف الأطفال:

سيركز هذا المبحث على جريمة اختطاف الأطفال، باعتبارها تمثل جانبا واحدا من ظاهرة واسعة هي السلوك المنحرف والاجرامي، الذي يمكن التعامل السوسيولوجي معه، وفق عدة مقاربات نظرية تفسر وتحلل جريمة اختطاف الأطفال من مختلف أبعادها، للمساهمة في فهم شامل وكلي لفعل جريمة اختطاف الأطفال، كالمقاربات السوسيولوجية الوظيفية والتفاعلية والصراعية.

1.3 .النظريات الوظيفية:

يوضح هذا المطلب بالتحليل والتفسير فعل جريمة اختطاف الأطفال، ضمن مقاربتها بأهم العوامل التي يراها المنظور الوظيفي سببا في انتشار سلوك الإنحراف والإجرام، كفقدان المعايير والضبط الاخلاقي والضياع والخلل الوظيفي... خاصة عند دوركايم Emile Durkheim وميرتون Robert Merton ...الذين يعتبرون أن الجريمة والانحراف حقيقة واقعية وعنصر ملازم لتطور المجتمعات.

حيث يؤكد المنظور الوظيفي بأن تطلعات الأفراد والجماعات الإجرامية، إن لم تتوازن وتتقابل مع ما يقدمه المجتمع من مكافآت أو حوافز ثوابيه، فإن الفجوة بين الرغبة وتحقيقها قد يدفع بعض أفراد المجتمع إلى فعل جريمة اختطاف الأطفال، نتيجة الشعور بالقنوط وانعدام الهدف الذي يتولد لدى المرء، الى جانب وجود جوانب الخلل الهيكلية، و التوترات والافتقار إلى آليات التنظيم والضبط الأخلاقي بفعل عمليات التغير في العالم الحديث، مما يؤدي إلى فقدان المعايير الاجتماعية قدرتها على ضبط السلوك الفردي، كما أشار إلى ذلك إميل دركهايم مؤكدا بأن المعايير التقليدية في المجتمعات

الحديثة، قد تنقرض وتتآكل من دون أن تترسخ بدلا منها مقاييس جديدة. الأمر الذي سيؤدي إلى عدد من الظواهر من بينها الانتحار، وهو يعتبر بذلك بأن الجريمة حقيقة وواقعة اجتماعية، وعنصر ملازمة لتطور المجتمعات الحديثة، التي يتحرر فيها الناس من كثير من الضوابط والقيود التي كانت مؤثرة في المجتمعات التقليدية. مما يدل أن المجتمع لا يمكن أن يحقق الإجماع والانسجام التام، حول المعايير والقيم التي تحكمه وتنظم أنشطة أفراده ومؤسساته.

وبالتالي من الضروري ظهور سلوكيات انحرافيه بالمجتمع كفعل جريمة اختطاف الأطفال، هذه السلوكيات الإجرامية التي تقوم بمهمتين مختلفتين حسب طرح دوركايم، حيث تؤدي الى وظيفة تكيفية وتلعب دورا محفزا على الابتكار والابتداع، لأنه يطرح أفكارا وتحديات جديدة، وبالتالي يفضي إلى تغير في المجتمع. أما الوظيفة الثانية للسلوكيات الإجرامية فإنها تسهم في وضع خط واضح يفصل بين ما هو سلوك سيء وجيد في المجتمع. فالسلوك الإجرامي قد يثير استجابة جماعية تعزز تضامن الجماعة وتؤكد المعايير الاجتماعية. وقد أسهمت آراء دركهايم حول الجريمة والانحراف إلى العدول عن التفسيرات الفردية إلى شرح القوى والمؤثرات الاجتماعية، الأمر الذي ساعد روبرت ميرتون Robert Merton على تبني فكرة اللامعيارية والضياع، ليبنى على أساسها نظرية مؤثرة حول الانحراف، تؤكد أن أصول الجريمة وبذورها إنما تكمن في بنية المجتمع (أنتوني غيدنز، 2005، ص ص 283-284).

حيث قام ميرتون بتعديل مفهوم الضياع، ليصبح في رأيه تعبيرا عن الضغوط التي تفرض على سلوك الفرد، عندما تتعارض المعايير المتعارف عليها مع الواقع الاجتماعي الذي يجسد مفهوم البقاء للأقوى، ليجد أكثرية المستضعفين أنفسهم لا يتمتعون إلا بفرص قليلة ومحدودة للتقدم والنجاح، أو قد لا يتمتعون بها على الإطلاق، وبسبب عجزهم الظاهري عن تحقيق التقدم المادي يصبحون عرضة للإدانة الاجتماعية، وفي مثل هذا الوضع، يجد البعض أنفسهم مرغمين على التقدم إلى الأمام سواء كانت وسائلهم شرعية أو غير شرعية. وفي هذه الحالة يكون الانحراف والاجرام، في رأي ميرتون، نتيجة من نتائج اللامساواة الاجتماعية وانعدام تكافؤ الفرص، والحرمان النسبي الذي يساهم في تصاعد معدلات الجريمة في المجتمع. وهذا ما أكد عليه العديد من علماء اجتماع الذين تبنوا أفكار ميرتون في تفسيرهم وتحليلهم لظاهرة الجريمة والانحراف وجنوح الأحداث في المجتمعات الحديثة.

ورغم بعض التباين في تفسيرات هؤلاء الوظيفيين جميعا لظاهرة الانحراف والاجرام، فإن منهجيتهم العامة تتركز على الفجوة القائمة بين التطلعات من جهة والمعايير من جهة أخرى، وعلى التفاوت الواسع بين الفئات المرفهة والجماعات المستضعفة، أو المحرومة في الهرم الاجتماعي، حيث لا تفسر هذه النظرية حالات الجريمة والانحراف في الأوضاع التي لا تتميز بهذا القدر من التفاوت الاجتماعي كجرائم السرقة والابتزاز والرشوة، والتهرب من الضريبة التي يحدث أكثرها في أوساط تلك الفئات التي تتمتع بالنفوذ الاقتصادي السياسي أو الاجتماعي(أنتوني غيدنز، 2005، ص ص 283-285).

2.3 .النظريات التفاعلية:

يبرز هذا المطلب جانب أخر من فعل جريمة اختطاف الأطفال، من خلال مقاربتها بالمنظور التفاعلي الذي يرجع تشكيل الجريمة لعملية التعلم الاجتماعي وسط المجتمع، الذي يشجع على الأنشطة غير الشرعية، ويلحق وصمة بأنواع السلوك ضمن عملية تفاعل اجتماعي مستمرة بين المنحرفين وغير المنحرفين.

حيث يعتبر الانحراف والاجرام كجريمة اختطاف الأطفال، من وجهة نظر علماء الاجتماع التفاعليين ظاهرة يجري تصورها وبناؤها من الوجهة الاجتماعية، مؤكدين أن المجتمع هو الذي يلحق وصمة بأنماط السلوك التي تقوم بها جماعات

محددة، ويعرفها ويتعامل معها على هذا الأساس. رافضين الفكرة القائلة بأن الانحراف والاجرام قد يعود إلى عوامل أو عناصر فطرية، بل يعود في أكثر حالاته إلى التعلم الذي يكتسبه الفرد من خلال الجماعات الأولية، ولا سيما جماعات الأقران، بدليل المجتمع الذي تنشط فيه عدة ثقافات فرعية، حيث تميل أوساط اجتماعية معينة إلى تشجيع الأنشطة غير الشرعية، فيما تقوم أوساط ومؤسسات أخرى بصدها والتصدي لها. حيث ترى هذه النظرية أن من ينزعون إلى جريمة اختطاف الأطفال ليس بسبب عوامل نفسية، بل لأنهم يسعون إلى تحقيق احتياجاتهم بطرق وأساليب غير شرعية.

وفي هذا الإطار النظري نفسه، تبرز فكرة "الوصم" التي يمثل الانحراف أو الاجرام بالنسبة إليها عملية تفاعل مستمرة بين المنحرفين وغير المنحرفين. حيث تفرض جهات ومؤسسات معينة على الآخرين تعريفا محددا للانحراف والإجرام على أساس أخلاقي أو غيره، والذي يسهم بدوره في التصور الاجتماعي للانحراف والإجرام، وقد يقر فيه بعض الأفراد ويعترفون بأنهم منحرفون فعلا، وفي مثل هذه الحالات يصبح "الوصم" عنصرا أساسيا في هوية الشخص، وقد يؤدي إلى استمرار السلوك المنحرف والإجرامي وتكثيفه (أنتوني غيدنز، 2005، ص ص 286-287). نتيجة لردود أفعال الآخرين والتي تجعل الفرد مدركا أن سلوكه انحرافي أو اجرامي، من خلال التفاعل الاجتماعي ومعنى هذا التفاعل. بحيث إذ وصم الفرد بالانحراف والاجرام مرة ونجحت هذه الوصمة، فمن المحتمل أن يستمر الفرد في انحرافه واجرامه، لأن الآخرين سيستجيبون له كمنحرف أو مجرم. وهكذا فالمسألة الحاسمة ليست سلوك المنحرف أو المجرم، وإنما رد الفعل الاجتماعي التي توصم الفرد بالانحراف والإجرام حتى بدون أن ينتهك القواعد(مصلح الصالح، 2000، ص ص23 -24).

3.3.النظريات الصراعية "علم الإجرام الجديد":

يعالج هذا المطلب الثالث فعل جريمة اختطاف الأطفال بالتحليل والتفسير، ضمن مقاربة لمنظور الصراع بخاصة علم الاجرام الجديد، الذي يرجع فعل الجريمة للامساواة الاجتماعية في البناء الاجتماعي، وتضارب المصالح بين مختلف الفئات الاجتماعية.

حيث يسعى أنصار هذه النظرية؛ لفهم ظاهرة الجريمة في المجتمع كجريمة اختطاف الاطفال، معتمدين في بعض جوانبها على منطلقات من الفكر الماركسي، وتدور تحليلات هذه الفئة من منظري علم الاجتماع الجديد في إطار بنية المجتمع ولتكريس أوضاع اللامساواة الاجتماعية، وفي سعي القوى النافذة في الطبقة الحاكمة للحفاظ على سلطانها وقوتها في المجتمع، مؤكدين أن كلا من الدولة ووسائل الإعلام تبالغان في إثارة الفزع من جراء حوادث جرائم اختطاف الأطفال مثلا، كمحاولة لتشتيت الانتباه عن قضية الفقر و البطالة المتزايدة، وانخفاض الأجور وفجوات هيكلية عميقة داخل المجتمع، لعل ابرزها النظام القانوني في المجتمع والذي لا يكون محايدا ونزيها في كثير من الأحيان، إذ انه قد يميل إلى الإجحاف بحقوق الفئات المستضعفة لصالح الفئات الأقوى، ويتبدى ذلك في الميل إلى قمع الفقراء والمستضعفين الكادحين، والتهاون بحق كثير من أصحاب النفوذ المالي والاقتصادي والسياسي في عدد كبير من الأوضاع، أو الالتفاف على القوانين والأحكام القضائية بفعل قدرتهم على تمويل المستشارين والمحامين للدفاع عنهم.

وقد أسهمت هذه الدراسات في لفت الانتباه إلى مجالات العدالة الاجتماعية، وقضايا السلطة والصراع السياسي في المجتمع، والى التأكيد على ضرورة فهم أنشطة جريمة اختطاف الاطفال في المجتمع في سياق شيوع اللامساواة، وتضارب المصالح بين الفئات الاجتماعية من خلال دراسات عملية تتناول القضايا المتصلة بضبط جريمة اختطاف الأطفال

والسيطرة عليها، ومراقبة السياسات التي تضعها الدولة والمؤسسات الأخرى، للحد من شيوع هذه الجريمة واستفحالها(أنتوني غيدنز،2005، ص ص 288-289).

ولضبط جريمة اختطاف الأطفال التي يقوم بها أفراد أنانيون، يتخذون قرارات محسوبة حول انخراطهم في أنشطة إجرامية، بعد أن يدرسوا ما يمكن أن يسفر عنه عملهم من منافع أو أخطار، يضع Gottfredson and Hirschi أربعة أنواع من التوجهات النظرية، والتي تظهر من خلال الروابط التي تصل بين الناس والمجتمع، وأنماط السلوك الملتزمة بالقانون وهي: التعلق، والالتزام، والانخراط والاعتقاد، وعندما تتعزز هذه الروابط بصورة كافية، فإنها تساعد على الحفاظ على الضبط الاجتماعي، والامتثال بالحيلولة دون انتهاك الناس للقوانين، وعندما تضعف هذه الروابط، يبدأ الاجرام بالانتشار، ويرى أصحاب هذه النظرية أن المنحرفين والمجرمين، غالبا ما يكون المستوى المتدني لضبط النفس لديهم ناجما عن تنشئة اجتماعية قاصرة في البيت أو المدرسة(أنتوني غيدنز،2005، ص ص 290-291).

4. المنطق في فعل جريمة اختطاف الأطفال كظاهرة اجتماعية طبيعية:

يسعى هذا المبحث لمقاربة أطروحة سوسيولوجية التجربة والتشكيل الاجتماعي للواقع، لفعل جريمة اختطاف الاطفال على الواقع، من اجل إنشاء ترابط منطقي تفسيري للتعدد في منطق فعل جريمة اختطاف الأطفال، التي يلجأ إليها المجرمون ضمن أدوارهم الإجرامية على مسرح الحياة اليومية، والتي تمثل كتلة مضاعفة من مجموعة متماسكة من التوجيهات القيمة الدينية والمخططات والاختيارات العقلانية، وتجارب وخبرات الحياة اليومية.

1.4. منطق تكوين جماعات إجرامية لخطف الأطفال:

يطرح هذا المطلب نوع من منطق فعل جريمة اختطاف الأطفال، وهو منطق تكوين جماعات إجرامية لخطف الأطفال، والذي يشير إلى منطق الاندماج، ويرجع الى الجماعة الموجودة في تشكيل اجتماعي معين، يتم تصور فعل جريمة اختطاف الأطفال من وجهة نظر الانتماء الاجتماعي للفرد أو الجماعة.

حيث يعود هذا النوع إلى الممارسين، لفعل الجريمة الموجودين في أي تشكيل اجتماعي داخل المجتمع، والذي يعني وفق نظرية التشكيل الاجتماعي للواقع؛ أي عملية يخلق المجرمين أو الخاطفين باستمرار ومن خلال أفعالهم وتفاعلاتهم واقعا مشتركا، والذي يختبر باعتباره واقعا من الناحية الموضوعية وذا معنى من الناحية الذاتية (ورث ولاس وألسون ،2012، ص460).

ولأن الواقع اليومي للمجرمين أو الخاطفين للأطفال يمثل نسقا تم بناؤه اجتماعيا، ويضفي المجرمين فيه نظاما معينا على الظواهر اليومية داخل المجتمع.

إنه واقع يتضمن كل من العناصر الذاتية ومنظومتها القيمية والمعيارية، التي تتيح له التحرر من الفعل الاجتماعي والثقافي، الذي يحكم تلك البنى الموضوعية، والتي تشير إلى أن الواقع ذو معنى شخصاني بالنسبة للمجرمين، وألقوا فيه نظاما معينا من الخبرات والتجارب على الظواهر الإجرامية، يتم تصور الفعل هنا من وجهة نظر الانتماء الاجتماعي، الاثني... للمجرم وللزمرة ككل.

حيث يسلك المجرمين في تفاعلهم مجموعة من القواعد والطرق المنهجية، كما يرى أصحاب النظرية الاثنومينولوجية، ضمن الموقف الذي يواجهونه بفضل أفعال المواجهة كحبكة مسرحية أو دراما محلية قائمة على إدارة الانطباع ، كما ترى نظرية فن المسرح ، تعكس تمثلات وممارسات لأفعال منطقية، على غرار الانخراط في جريمة اختطاف الأطفال، والتي لا تمضي من تلقاء نفسها لأنها نشاط شديد التعقيد؛ وليست مجرد مسألة استعداد، بل تحتاج إلي

التدريب والتعليم وتخطيط الأفعال والغايات، لتتخذ قرارات محسوبة حول الانخراط في أنشطة إجرامية، وما يمكن أن يسفر عنه من منافع وأخطار، وتحديد هؤلاء الذين يملكون شيئا يستحق عناء الإجرام كجريمة اختطاف الأطفال.

مما يجعلها نوع من منطق الفعل الذي يجعل الجريمة ممكن ارتكابها بهذا الشكل وليس بغيره، وهي في النهاية تتسم كظاهرة طبيعية تنتج عن تفاعلات فاعلين مختلفين. وهكذا فإن المجرمين وخاطفي الأطفال يكونون جالية، ترسخ هويتها بالنسبة إلى المجرمين الآخرين في المجتمع، ليكون الهدف من الفعل أو الممارسة هو الحفاظ على أو تمكين مثل هذه الهوية، ضمن إطار مجتمع تم تصوره قبل كل شيء كمنظومة اندماج (فليب كابان ووجان فرانسوا دورتيه، 2010، ص290).

إلى جانب العناصر الموضوعية، التي تشير إلى النظام أو العالم الاجتماعي الإجرامي، الذي ينظر إليه باعتباره منتجا اجتماعيا ، كما تقتضيه مقاربة التشكيل الاجتماعي لـ" بيرغر ولوكمان Berger and Lockman" ، ضمن عملية ديالكتيكية تتطور فيها الأحداث في التشكيل الاجتماعي للواقع الإجرامي اليومي، الذي يمكن تفاعل الوجه للوجه كتفاعل حقيقي وواقعي، يتضمن الواقع الذاتي كحقيقة واقعية تفرض ذاتها على الوعي الفردي والواقع الموضوعي، باعتباره حقيقة واقعية عامة ومعطاة، في محاولة لتجسير المستوى التحليلي السوسيولوجي قصير المدى والمستوى بعيد المدى (ورث ولاس وألسون ،2012، ص ص460،462). ضمن ثلاث عمليات تظهر كل منها فاعلية منطق الفعل الإجرامي للتشكيل الاجتماعي لواقع جريمة اختطاف الأطفال.

الأمر الذي يتطلب إقامة صلة بين المعارف المنفصلة، حول سلوك المجرم أو الخاطف الذي يعمل على إنقاص الذوات الاجتماعية وتعطيل الأدوار الاجتماعية للأفراد، وأولائك الذين يفرضون المعايير أو يصوغون الاتهامات، لأن لكل فاعل من الفاعلين له حصة في الإجرام، مما يسهل معرفة من يوصف كمجرم، ومن يتهم من؟، وبماذا ؟، هذا السؤال الذي يجب أن يطرح؟.

حيث يعتقد" بيرغر ولوكمان" أن المجتمع هو نتاج إنساني، ومن اللحظة الأولى في العملية الجدلية المستثمرة للتشكيل الاجتماعي للواقع، كعملية أولى يطلق عليها التشيئ Externalization، (ورث ولاس وألسون ،2012، ص460–464). والتي من خلالها يتم فرض إرادة الذوات الفاعلة للإجرام وخطف الأطفال، وإعادة الاعتبار إلى الإرادة البشرية في عملية الإجرام وخطف الأطفال، على أساس إدراكي وتقويمي منظم ضمن جماعات إجرامية، بحيث تخضع البنى الاجتماعية إلى إرادة الذوات الفاعلة للجريمة، لتصبح ذوات اجتماعية مجرمة.

وهذا يعني أن المجرم داخل المجتمع يتقبل فعل الجريمة، الذي يتشكل من خلال ولاء معياري للجماعات المجرمة، يتفوق فيه على أي نوع من القوة ، وذلك لأن الحيز البنائي له يفرض تحديات مشتركة ، وتحركا جمعيا نابعا من خصائصه البنائية ومنظومته القيمية والمعيارية، التي تعمل على تنظيم وظيفة الكمون (إدارة التوتر وحفظ النمط) في المجتمع وبث الهوية الإجرامية في البناء الاجتماعي ، ويعمل من اجل تحقيق إجماع اجتماعي تكاملي في المجتمع من خلال أداء وظيفة التجربة في الحياة اليومية داخل المجتمع، ويعمل المجرم على إثرها على إثارة أية ميول اجتماعية عدائية ترتبط بالمجتمع، وتنتج رأس مال اجتماعي هام ، كما يعمل على نقل العادات والتقاليد والقيم للجماعة الإجرامية ... ويسمح بالتحرك إلى ما وراء حدود المجالات الخاصة، ليشمل مجالات مرئية أكثر رحابة واتساعا (محمد عبد الكريم الحوراني، 2013، ص ص 32، 33).

ويحدث ذلك ضمن عملية يدرك خاطف الأطفال بواسطتها الحياة اليومية داخل المجتمع، باعتبارها منظمة اندماجية، وواقعا مرتبا مسبقا يفرض نفسه لكنه مستقل عن المجرم، لأن المجتمع يمثل واقعا موضوعيا له نتائج بالنسبة للمجرم أو المختطف، لأنه يعود بالتأثير على مبتدعه Acts back on وصانعه (ورث ولاس وألسون ،2012، ص

ص464-465)، ضمن عملية ثانية تسمى الموضعة Objectivation ، والتي يمتلك فيها المجرم التوجهات القيمية الإدراكية لفعل جريمة اختطاف الأطفال، لأن بنية ثقافة الحياة اليومية تفتح بنية الإدراك والمعتقد، وإطار المعنى بوجه عام ليشمل الحرية والإرادة الحرة والمصلحة العامة ، باعتبارها قيم وجودية تشكل نظام من الموضوعات، قبل ظهورها على مسرح الحياة اليومية الذي يظهر واقعه مموضعا بشكل مسبق، يبرز تكامل بين المجرم والمجتمع ككل على مستوى المعنى والقيمة من الناحية الإدراكية. وبهذا يكون المجتمع ككل حاضرا في عقول أعضائه، وهذا يعني أنه موجود بالنسبة لهم، وفق المعنى الظاهراتي للإدراك الاجتماعي.

حيث تشتمل اللغة الوسيلة التي تصنف بواسطتها الموضوعات على نحو ما، ويوضح بيرغر ولوكمان أن الموضعات Objectivations العامة للحياة اليومية في المجتمع، تصان بشكل أساسي بواسطة التغيرات اللغوية (ورث ولاس وألسون ،2012، ص ص464)، التي تتمركز حول ضبط الانفعالات وتهذيبها في السياق العام، بما يتوافق مع طبيعة المواقف الإجرامية، ويظهر ذلك في ضبط النفس وإدارة التفاعل والإدارة السليمة لجريمة اختطاف الأطفال، كما تظهر بصورة الغيرة والحمية على مصالح الجماعة الإجرامية، ولابد من الإشارة إلى أن الانفعالات في هذا السياق تنضبط بموجب القيم الإدراكية والتقويمية، فتعريف المواقف والحكم عليها هو ما يثير الانفعالات إزاءها أو بضبطها .

وهكذا فإن فهم لغة الجماعة الإجرامية؛ أساسي بالنسبة لأية عملية لفهم واقع الحياة اليومية لجريمة اختطاف الأطفال، فعندما يستخدم المجرمون اللغة لتصنيف ووصف ركائز الجماعة الإجرامية المتضامنة، باعتبارها واقعا اجتماعيا ، والتي تكون بنية تفاعلية تتيح للذات أن تنمو بحرية، وأن تبرز جميع طاقاتها، وتعبر عن مكوناتها، أي أنها تظهر الذات الحرة لفعل جريمة اختطاف الأطفال، أكثر مما تظهر الذات المستجيبة، الأمر الذي يمهد الأرضية المواتية لولادة جماعات إجرامية فعالة، بحيث تتسق مع غاياتها وتوجهاتها الإدراكية، التي ساهمت في تحضير الأعضاء وتشكيل حافزيهم للانخراط في تجارب الحياة اليومية للجريمة مشكلة رأس مال اجتماعي، حيث توفر شبكة علاقات مفتوحة تفاعلية من ناحية، كما تسير للمجرمين استمرار ذواتهم (محمد عبد الكريم الحوراني، 2013،ص117-118).

وبالتالي فإن المعرفة عن الجريمة تنبثق من تحليل العمل اليومي للمجرمين، الأمر الذي يساهم في التشييد السوسيولوجي لفعل جريمة اختطاف الأطفال كظاهرة طبيعية. وهذا ما تبرزه دراسة أدوار المجرمين في ظاهرة اختطاف الأطفال في الواقع الإجرامي، التي تقوم بأنشطة وممارسات معرفية وأيديولوجية تمارسها الجماعات الإجرامية وسط المجتمع، لنشر ثقافة تجارب الحياة اليومية داخل المجتمع، وهذه المعرفة والأيديولوجية هي نوع من القوة تسيطر بها على فكر المجرمين في الجماعات الأخرى، كما يرى ميشال فوكو(عبد الله محمد عبد الرحمن، 2003، ص 242).

الشيء الذي يتطلب تنشئة من تجارب الحياة اليومية للمجرمين، كعملية لاحقة تدخل الفرد المنشأ مسبقا إلى قطاعات جديدة من العالم الموضوعي لمجتمعه، وتمثل طورا لاحقا في عملية اكتساب المعرفة وتهتم بأدوار أكثر تحديدا ودقة، وذلك بدليل ما توضحه نظرية التشكيل الاجتماعي للواقع، بأنه متى انخرط المجرمون في الاستدماج، فإنهم يتكيفون مع توقعات الجماعات الإجرامية الموجودة، وكذلك فإنهم يعيدون استدماج وضع الجماعات الإجرامية، وفق ثالث عملية ديالكتيكية وهي الاستدماج Internalization ، والتي تمثل نوعا من التنشئة الاجتماعية، التي يتم بواسطتها ضمان شرعية النظام المؤسسي بالنسبة لبيرغر، فإن التنشئة الناجحة تعني أن هناك درجة عالية من التساوق بين الواقع الموضوعي والذاتي، وبين الهوية الموضوعية والذاتية.

حيث توازي عملية الاستدماج عند بيرغر عملية التنشئة الاجتماعية بالنسبة لبارسونز، والتي يقوم فيها المجرمون باستدراج الواقع الاجتماعي الموضع، مع نتيجة أن كل واحد تقريبا يمثل ما كان ينبغي أن يكون عليه، أي استدماج معايير وقيم الجريمة، وما تتضمنه من حكم وتفسير مرتبط بالاختيار بين مسارات مختلفة لفعل جريمة اختطاف الأطفال، نتيجة التكيف مع متطلبات التوجيه المعياري للجريمة، محققين علاقات ارتباطيه للمجرم مع الجريمة، وبالتالي مع الجماعات الإجرامية داخل المجتمع (ورث ولاس وألسون ،2012، ص ص465).

2.4. منطق المصالح الإستراتيجية:

يطرح هذا المطلب نوع ثاني من منطق فعل جريمة اختطاف الأطفال، والقائم على منطق الاستراتيجيات التي تحتاج إل التدريب والتعليم وتخطيط الأفعال والغايات بعقلانية، لتتخذ قرارات محسوبة حول الانخراط في الأنشطة الإجرامية لاختطاف الأطفال، وما يمكن أن يسفر عنه من منافع وأخطار، وتحديد هؤلاء الذين يملكون شيئا يستحق عناء الاجرام.

حيث يعمل هذا المنطق على توجيه فعل اختطاف الأطفال عن طريق مصالح مفهومة جيدا، وتكون متكيفة مع مبادئ العقلانية النفعية، وعلى خلق براديغم من الاقتصاد والسوق والمصلحة، ويكون هنا المجرمون متنافسون ويتواجهون في السوق الإجرامية، ويحضرون بهذه الصفة استراتيجيات فردية وأنانية، من خلال النشاطات المتبادلة التي ترمي إلى الحصول على الحد الأقصى من المنفعة، وهي ترتكز في ذلك على الإجراءات العقلانية التي يتبعها المجرمون في تقرير أفعالهم العقلانية داخل المجتمع (إيان كريب، 1999، ص 111).

فالمجرمون يحددون أفعالهم تبعا لقيم المنفعة والمصالح التي تكون متعددة، حيث يقيموا اتفاقاتهم ويلاءموا سلوكياتهم، تبعا لمكانة والمركز وتوقعات أدوار الآخر ، حيث أن فعل جريمة اختطاف الأطفال لا يمضي من تلقاء نفسه لأنه نشاط شديد التعقيد؛ وليس مجرد مسألة استعداد، بل يحتاج إلي التدريب والتعليم وتخطيط الأفعال والغايات، ليتخذ قرارات محسوبة حول الانخراط في أنشطة إجرامية، وما يمكن أن يسفر عنه من منافع وأخطار، وتحديد هؤلاء الذين يملكون شيئا يستحق عناء الإجرام كجريمة اختطاف الأطفال، مما يجعلها نوع من منطق الفعل الذي يجعل الجريمة ممكن ارتكابها بهذا الشكل وليس بغيره.

مثلا الموقف الذي بينته وسائل الإعلام حول اختطاف الطفل الثري بالعاصمة... ، والذي أنتجه صديق أب الضحية في النسق الاجتماعي، حيث يسلك الصديق مع أب الضحية بناء على منفعته ومصلحته كحافزية للسلوك أمامه، ويسعى لتحقيق غايات أنانية في وضعه أمام أب الضحية، بل اختيار بناء على نظرية الاختيار العقلاني Rational choice theory، التي تشير إلى أكفأ وسيلة للوصول إلى هدف معين، في وقت معين حول إيصال المنفعة إلى أعلى درجاتها، حيث تتعامل مع الأفعال في سياقات معينة وفقا لاختيارات محددة، وهي وسيلة من الوسائل التي يعمل بها النسق الإنساني ويعيد إنتاج ذاته (ناصر، إبراهيم عبد الله، 2011، ص ص 343-344).

حيث استطاع المجرم ترتيب البدائل المتاحة له بحسب مصلحته ومنفعته من أب الضحية، مقارنة بوضعه ومكانته معه، وليس على أساس التوجه المعياري الذي يحدده بارسونز، ويتحرك فعل الجريمة من خلاله وضمنه، هذا المجرم الذي يختار بناء على منفعته ومصلحته، ولا يختار بين وسائل مختلفة في ضوء المعايير الثقافية، بدليل إجابة أب الضحية أنهم لجؤوا لاختطاف ابنه تصفية حسابات مالية منفعية، وهنا يرتبط سلوك المجرم بالمنفعة والحرية العقلانية، وهذا الشكل من الحرية يمكن وضعها كحرية الاختيار العقلاني المعياري.

وهذا نوع من البحث عن صراع المصالح وأشكال القهر، التي تنتج فعل جريمة اختطاف الأطفال بكل أشكاله، محققة قدر من الحرية العقلانية للمجرم، بالإرتباطيه مع موضوع فعل الجريمة التي وقعت فوق وضد التعقيدات البنائية، حيث يتصرف ويسلك المجرم بشكل مستقل في معارضة التعقيدات البنائية، وإعادة تشكيل البناءات من خلال أفعال الاختيار الحرة العقلاني، كما يوضح ستيفن لويال وباري بارنز Loyal and Barens، وتلك نوع من العقلانية المعقدة، التي يقدم بعض المجرمون والضحايا بموجبها تنازلات ويرضون بالقليل، أو يرضون فقط بحماية أنفسهم .

فمثلا قد يرى من ارتكبت في حقه الجريمة أنها من التفاهة بحيث لا يستحق الإبلاغ عنها، أو يرى الضحية أنه لا جدوى من التبليغ عن الجريمة، لأنه لا يثق في قدرة الشرطة على ضبط مرتكبها. أو قد يرى الضحية أن في التبليغ عن الجريمة تحملا لكثير من المتاعب التي يرغب أن يوفر على نفسه، مثل التوجه إلى قسم الشرطة والشهادة في المحاكم وتعطيل أعماله. وأحيانا يحجم الضحية عن التبليغ عن الجريمة لقرابة مرتكبها له، أو لأن في الإبلاغ عنها بعض الأضرار بالسمعة، كما تؤدي مكانة مرتكب الجريمة إلى خوف الضحية أو شهود الجريمة من بطشه إذا ما أبلغوا عن الجريمة، كأن يكون من عتاة المجرمين أو من المسؤولين، فيتردد رجال الشرطة في تسجيل الجريمة أو اتخاذ إجراءات رسمية فيها، إلى جانب رشوة وفساد بعض رجال الشرطة الذين لهم قوة صناعة القرار(عدلي السمري، 2010 ، ص ص 18 ،19).والذين يقومون بأفعال معينة تؤثر على الضحايا، وتجعلهم يتخذون ما يسمى قوة منع القرار عن "مارفن أولسن Olsen".

وبهذا تتحدد قيم المنفعة والمصلحة وأسباب القيام بفعل جريمة اختطاف الأطفال، الذي يزعمه بعض المجرمين من أجل توجيه أفعالهم نحو جريمة اختطاف الأطفال. كما أن هناك لحظة قد يدخل فيها المجرم في صراعات من اجل الذهاب إلى الجماعات الإجرامية الأكثر شبها بالجماعات الإجرامية القديمة، لأنه لا يترتب عليهم أن يطوروا هناك شخصيتهم في العلاقة الإجرامية.

3.4. منطق تكوين الذات الاجرامية (ثقافة جريمة اختطاف الأطفال):

يبرز هذا المطلب الأخير منطق تكوين الذات الاجرامية، لأفراد لا يلتزمون بالمعايير الاجتماعية ضمن تصرفاتهم وأنماط سلوكهم، لأن لهم منطق من الأفعال التي يلتزمون بها، وفق معايير خاصة مستترة ضمن سياقات ثقافية معينة وسط الواقع الاجتماعي.

هذا المنطق الذي يتحدد تبعا للصعيد الثقافي الذي نشأ عليه المجرم، فالفعل حينئذ محتوم تبعا لالتزام يراعي النسق الثقافي أو التوجيهات القيمية للفعل التي تعمل من خلال رموز إدراكية و تعبيرية وتقويمية (محمد عبد الكريم الحوراني ، آب 2006 ، ص169) والتي تلعب دورا في الحياة الإجرامية للمجتمع، وفي صناعة تمثلات المجرمين لطرق التفاعل فيها، وتدعيم ذاتهم وتكوينها وتوجيهها وفق مجموعة من القيم والمعايير الإجرامية، التي تم دمجها من خلال التنشئة الاجتماعية؛ والذين يجعلون من المحتوى ملكية خاصة بهم، ضمن الطريقة أو العملية؛ التي يتفاعل بموجبها المجرمون، لتبين العلاقة بين النسق الثقافي والنسق الاجتماعي. التي تساعد على خلق العمليات الإجرامية، التي تعمل على تشكيل العلاقات بين المجرمين.

ويتم هذا بفضل مجموعة من الاستعدادات والميول الشخصية، أو ما يسمها بارسونز" نسق الشخصية" والذي سيعتمد على حاجيات المجرمين ودوافعهم واتجاهاتهم، ومهاراتهم، ومعارفهم التي ينطلقون منها ضمن ترتيب معين، لأن لهم خصائصهم التي تكون شخصيتهم، والتي استدمجت فيها التوجهات القيمية، لبناء شخصية المجرمين كفاعلين مدفوعين بإشباع الذات، بسبب طبيعة نسق الشخصية لديهم، وتتضمن عملية الإشباع جانبا تعلميا، يضع حدودا حول الموقف الذي تتم فيه عملية التفاعل.

وهذا بذاته يمثل وظيفة المجرم العضوية السلوكية، المرتبطة بموقف تحقيق الجريمة، الذي يتطلب ملكية براعة معينة، ومهارات جسدية لتحقيقه، والتي يحصل عليها المجرم بالتنشئة الاجتماعية المتضمنة في النسق الثقافي ونسق الشخصية ويجعلها ملكية لهم، وما هو متوقع منهم؛ بأنهم سيتعلمون توقعات دور الإجرام، التي يعتقد الشخص أن الآخرين ملزمون بآدائها نحوه في موقف معين.

وهو أيضا ذلك الدور الذي يعتقد الشخص أن الآخرين يتوقعون منه القيام به، على أن هذا الدور يتطابق مع متطلبات الدور أو التوقعات الفعلية لباقي المجرمين، أو مع تحديد دوره الشخصي، وبذلك يعدون مشاركين على وجه تام في تحقيق محتوى التنشئة الإجرامية كعملية تفاعلية علائقية تحت ظروف معينة (ورث ولاس وألسون ،2012، ص ص84–86) ، تتألف من جميع المجرمين الذين يتفاعلون مع بعضهم داخل المجتمع ، مدفوعين بموجب الميل إلى تحقيق أقصى حد ممكن من الإشباع كمشاركين يتخلل علاقتهم بموقفهم وتعريفهم له؛ رموزا ومفاهيم مشتركة ومنظمة توجههم نحو ما هو متوقع من أدوارهم نحو فعل جريمة اختطاف الأطفال .

5. خاتمة:

أظهرت المباحث الثلاث التي قدمتها هذه الدراسة، إمكانية فهم جريمة اختطاف الأطفال وتعدد منطقها كظاهرة اجتماعية طبيعية من منطلق سوسيولوجي، لأن الأفراد الذين لا يلتزمون بالمعايير الاجتماعية، ضمن تصرفاتهم وأنماط سلوكهم لهم منطق من الأفعال التي يلتزمون بها، ويجعل ارتكاب الجريمة ممكن بهذا الشكل وليس بغيره، وهو نوع من منطق الفعل الذي يتنازع الفعل الفردي والجماعي، وينتج عن تفاعلات فاعلين مختلفين ضمن التشكيل الاجتماعي الموجود، وفق معايير خاصة مستترة ضمن سياقات ثقافية معينة وسط الواقع الاجتماعي، الذي لا يسير باقي أفراده على الصراط المستقيم. بل على تنوع المعايير والاهتمامات بين البشر التي تخلق كثيرا من الشكوك، ومشاعر العداء والانحراف التي تتطلب الخروج عن المعايير والقيم السائدة أو المهيمنة في المجتمع، وقد تكون في أكثر الأحيان نقطة الانطلاق الرئيسية، لضمان عملية التغير التي سيشار فيما بعد إلى اعتبارها تطورا ايجابيا يخدم المصلحة العامة.

الأمر الذي يتطلب إقامة صلة بين المعارف المنفصلة، حول فعل جريمة اختطاف الأطفال وأولئك الذين يفرضون المعايير أو يصوغون الاتهامات، لأن لكل فاعل من الفاعلين له حصة في الإجرام، مما يسهل معرفة من يوصف كمجرم، ومن يتهم من ؟، وبماذا ؟، هذا السؤال الذي يجب أن يطرح؟.

المراجع:

1. إحسان محمد الحسن، **علم الاجتماع الجريمة**، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008.
2. أحمد أنور محمد سيد، **علم الاجتماع الجريمة**، جامعة الملك سعود للنشر والطباعة، المملكة العربية السعودية،2011.
3. أنتوني غيدنز، **علم الاجتماع**، ترجمة: فايز الصباغ، المنظمة العربية للترجمة والنشر، عمان، الأردن، ط4، 2005.
4. إيان كريب، **النظرية الاجتماعية من بارسونز إلى هابرماس**، (محمد حسن غلوم، مترجم)، عالم المعرفة، الكويت، العدد244، 1999.
5. صليحة مليايني، **الإطار القانوني لمفهوم جريمة اختطاف الأطفال في القانون الجزائري**، مجلة جيل للأبحاث القانونية المعمقة، العدد 12 مارس 2017.
6. صونية بن طيبة، **ظاهرة اختطاف الأطفال في الجزائر: أبعادها وإستراتيجية مكافحتها**، حوليات جامعة قالمة للعلوم الاجتماعية والإنسانية، ج01، العدد 23، أفريل 2018
7. عبد الله محمد عبد الرحمن، **النظرية السوسيولوجية المعاصرة**، دار المعرفة الجامعية، الازاريطية– الإسكندرية، ج2، 2003.
8. عدلي السمري وآخرون، **علم الاجتماع الجريمة والانحراف**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن،2010.
9. فليب كابان ووجان فرانسوا دورتيه، **علم الاجتماع من النظريات الكبرى إلى الشؤون اليومية أعلام وتواريخ وتيارات**، ترجمة: إياس حسن، دار الفرقد للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، ط.1، 2010.
10. فنيش حنان وعريوة نسمة، **ظاهرة اختطاف الأطفال في الجزائر–قراءة سيكوسوسيولوجية في واقع وآفاق الظاهرة وعلاجها**، مجلة تاريخ العلوم، جامعة زيان عاشور الجلفة،العدد 7،مارس 2017.
11. مجدي أحمد محمد عبد الله، **السلوك الإجرامي وديناميا ته بين النظرية والتطبيق**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية،2009
12. محمد عبد الكريم الحوراني، **المجتمع المدني مقاربة البني المعيارية للمجتمع المرن**. ط1، عمان: دار سعدلاوي للنشر والتوزيع، 2013.
13. محمد عبد الكريم الحوراني،**القوة و إنتاج المعنى في الفعل االجتماعي** ، قدمت هذه الأطروحة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الدكتوراه في علم الاجتماع، كلية الدراسات العليا، الجامعة الاردنية ، آب 2006 .
14. مصلح الصالح، **النظريات الاجتماعية المعاصرة وظاهرة الجريمة في البلدان النامية**، مؤسسة الوراق، عمان، الأردن،2000.
15. منال محمد عباس، **الانحراف والجريمة في عالم متغير**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2011.
16. منال نيكية، **جريمة اختطاف الأطفال، قراءة قانونية سوسيولوجية**، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عباس لغروس خنشلة، ج 2، عدد08، جوان 2017.

17.ناصر، إبراهيم عبد الله، **علم الاجتماع التربوي**، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2011.

18.ورث ولاس وألسون وولف، النظرية المعاصرة في علم الاجتماع تمدد آفاق النظرية الكلاسيكية، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع. ترجمة: محمد عبد الكريم الحوراني، ط1، عمان–الأردن،2012.